مشروع خط أنابيب سيبيريا والموقف الأمريكي منه ١٩٨١ـ١٩٨٢

م.د. محمد حمزة حسين
قسم التاريخ
كلية التربية (الحمدانية) / جامعة الموصل

تاريخ تسليم البحث: ٢٠١٣/١٠/٢٤ ؛ تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/١٢/٢٦

ملخص البحث:

يهدف مشروع خط انابيب سيبيريا الى نقل الغاز الطبيعي السوفيتي من حقول يامال بسيبيريا الى دول أوربا الغربية، وهو ما تم من خلال عقد سلسلة من المفاوضات مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين بين الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الغربية.

لقد واجه المشروع معارضة شديدة من قبل الادارة الامريكية على اعتبار أنه يضر بمصالحها الاقتصادية في المنطقة، وبدأت بوضع العراقيل من اجل عدم اتمام المشروع، إلا أن الحلفاء الاوربيين قد رفضوا الانصياع لإرادة الولايات المتحدة الامريكية من اجل مصالحهم.

Siberian Pipeline Project and the American Attitude Towards it 1981-1982

Lect. Dr. Mohamed Hamza Hussen
Department of History
College of Education (Hamdanea) / Mosul University

Abstract:

Siberian pipeline project aims at transferring the Soviet gas from Yamal fields in Siberia to the Western Europe contries which was done through a series of negotiations in early of the 1980s between the Soviet Union and the Western Europe countries. The project faced a strong opposition by the American administration considering that this project hurts its economic interests in the region; thus, it started to impede it, but the European allies did not submit to the American will and adhered to their interests

المقدمة

يعد مشروع خط انابيب غاز سيبيريا، من ابرز المشاريع الاقتصادية الاوربية في أواخر القرن العشرين، إذ بدأ الاهتمام بهذا المشروع الى سبعينيات القرن العشرين وكان هدف المشروع نقل الغاز السوفيتي الى دول اوربا الغربية، وهو ما أدى الى تقوية العلاقات الاقتصادية السوفيتية– الاوربية.

لقد عملت الادارة الامريكية على وضع العراقيل من اجل عدم اتمام المشروع من جهة، ومحاولة فرض هيمنتها على حليفاتها الاوربية من جهة اخرى.

قسم البحث الى مبحثين، درس المبحث الاول (مشروع خط انابيب سيبيريا)، اما المبحث الثاني فقد عالج (تطور الموقف الامريكي من المشروع).

المبحث الاول: مشروع خط انابيب سيبيريا

مع بداية عقد الثمانينيات ثمة مفاوضات كانت قد بدأت بين الاتحاد السوفيتي وعدد من دول غرب أوربا (لوكسمبورغ، هولندا، بلجيكا، فرنسا، موناكو ...) بشأن التوصل إلى إتفاق لنقل الغاز الطبيعي السوفيتي من حقول يامال Yamal في سيبيريا[١] إلى هذه الدول. لقد اقتضى هذا المشروع إنشاء خط انابيب لنقل الغاز يبلغ طوله خمسة الاف كيلومتر تقريبا، بحيث يمكن بواسطته نقل ما يقرب من اربعين مليار متر مكعب من الغاز السوفيتي إلى سبع دول اوربية، على رأسها كل من المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا، وقد كانت هذه الكمية تعادل –انذاك– ٣٥%تقريبا من إحتياجات تلك الدول من الغاز الطبيعي[٢].

كما ترتب على هذه الدول ان توفر تسهيلات مالية ضخمة كان يستلزمها إتمام مشروع خط الغاز، كما كان عليها تقديم الآلات والتقنية المتقدمة التي تكفل إستخراج الغاز، وضخه إلى حيث مناطق إستهلاكه في أوربا الغربية، كما كان تنفيذ ذلك المشروع يعني ان يجني الاتحاد السوفيتي، دخلاً سنوياً يربو على العشرة مليارات دولار، بحيث يمكن الحكومة السوفيتية إعطاء دفعات قوية لاقتصادها في سبيل التقدم والنمو[٣].

وفضلا عن تلك المكاسب المادية الضخمة فقد كان من شأن هكذا مشروع ان يتمكن الاتحاد السوفيتي من الحصول على التقنية الغربية المتقدمة، أما فيما يتعلقبدول غرب اوربا فإن مكاسبها من وراء المشروع– في حالة إتمامه– كانت كبيرة جداً، إذ كان من شأنه ان يزود تلك الدول بمصدر جديد للطاقة الذي قد يخفف من اعتمادها على نفط الشرق الاوسط بوصفه مصدراً رئيساً لاحتياجاتها من الطاقة لاسيما وان اسعار الغاز السوفيتي كانت ارخص بكثير من اسعار غاز منطقة الشرق الاوسط وغاز مناطق العالم الاخرى[٤].

ومن ناحية اخرى فقد كان من شأن المشروع أيضا ان يعيد الانتعاش إلى قطاع صناعات التعدين في بلدان غرب اوربا آنذاك، ذلك فضلاً عن ان المشروع كان سيؤدي إلى خلق عدد كبير من فرص العمل، الامر الذي كان من شأنه ان يخفف من حدة البطالة التي كانت تعاني منها تلك الدول آنذاك، وفضلاً عن ما تقدم فانه كان من المتوقع ان تحصل الشركات الاوربية الغربية على صفقات ضخمة من خلال مشاركتها في بيع التجهيزات الهائلة التي كان يتطلبها المشروع، وقد قدرت هذه الصفقات بما يقرب من احد عشر مليار دولار[٥].

والجدير بالذكر ان هذا المشروع، كان بمثابة الامل للاوربيين في إنعاش إقتصادياتهم التي كانت تعاني– آنذاك– من اثار الانكماش الاقتصادي، لذلك فقد كان الاوربيون يطلقون على المشروع "**صفقة القرنDeal of the Century**"[٦].

وتأسيسا على ما سبق، فقد قامت دول اوربية غربية عدة بالتوقيع على إتفاقيات مع الاتحاد السوفيتي، لتنفيذ مشروع خط انابيب غاز سيبيريا، وكانت المانيا الغربية، هي اولى الدول الغربية التي وقعت اتفاقية مع السوفييت في هذا الصدد، ففي نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨١ واثناء زيارة الزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف[٧]Leonid Brezhnev (١٩٧٧–١٩٨٢م) لعاصمة المانيا الغربية (بون)، تم التوقيع على اتفاق يقضي بحصول المانيا الغربية على ١٠،٥ مليار متر مكعب من الغاز السوفيتي سنوياً ولمدة خمسة وعشرين عاماً. كما تم الاتفاق بين الجانبين على حصول الشركات الالمانية الغربية على عدد وافر من الصفقات المتعلقة بتوريد الاجهزة الضخمة المتعلقة بالمشروع[٨].

ولم يكد يمضي شهران على الاتفاق الالماني السوفيتي حتى وقعت فرنسا في ٢٣ يناير/كانون الثاني ١٩٨٢اتفاقاً مماثلاً مع الاتحاد السوفيتي، حصلت فرنسا بمقتضاه على ٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي السوفيتي سنوياً لمدة خمسة وعشرين عاماً. كما حصل العديد من الشركات الصناعية الفرنسية على عقود ضخمة تتعلق بالمشاركة في انشاء خط انابيب الغاز، وقد تعهدت فرنسا بمنح الاتحاد السوفيتي قرضاً قدره ١٠ ملايين فرنك فرنسي، وكان توقيع الاتفاق السوفيتي الفرنسي، يعني ان الفرنسيين قد بدأوا في تقليل اعتمادهم على الغاز الجزائري الباهظ التكاليف، والاستعاضة عنه بالغاز السوفيتي ذي الاسعار الارخص[٩].

ومن الاتفاقات الاخرى التي وقعت مع الاتحاد السوفيتي حول الغاز الطبيعي كان الاتفاق الايطالي السوفيتي والذي يقضي بحصول ايطاليا على ٨،٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي السوفيتي سنوياً، كما سعت اسبانيا مع بداية عام ١٩٨٢ إلى توقيع اتفاق مع السوفييت تحصل بمقتضاه على ٣ مليار متر مكعب من الغاز السوفيتي[١٠].

في الوقت الذي كانت فيه الدول الاوربية تبرم اتفاقيات الغاز مع السوفييت،شرعت الولايات المتحدة – مع بداية عام ١٩٨٢– في تطبيق بعض العقوبات الاقتصادية ضد الاتحاد السوفيتي وذلك بوصفه رد فعل من جانبها على ما اسماه الرئيس الامريكي رونالد ريغان[١١]Ronald Reagan(١٩٨١–١٩٨٨) "**بمسؤولية السوفييت العظمى والمباشرة عن ممارسة سياسة القمع في بولندا**[١٢]"[١٣].

لقد شملت تلك العقوبات، حظر بيع قطع التوربينات التي تنتجها الشركات الامريكية إلى الاتحاد السوفيتي، وهي القطع التي كانت تستلزمها عملية انشاء خط الغاز، كما دعا الرئيس ريغان، الشركات الغربية إلى حظر تصدير التكنولوجيا اللازمة لانشاء الخط إلى الاتحاد السوفيتي، كما طالب الاوربيين بالاستغناء عن الغاز السوفيتي، والاستعاضة عنه بالفحم الامريكي أو الغاز النرويجي، غير ان دعوة ريغان لم تلق اذاناً صاغية من الاوربيين، الذي اعلنوا عزمهم في المضي قدماً في اتمام اتفاقياتهم مع الاتحاد السوفيتي[١٤].لذلك قام ريغان في يونيو/حزيران ١٩٨٢ بزيارة لاربع من الدول الاوربية الغربية الكبرى، هي بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية وايطاليا، وذلك بهدف الحصول على تأييد تلك الدول وتعضيدها لسياساته المتشددة ازاء السوفييت. وعلى سبيل المثال، فقد القىريغانابان زيارته لبريطانيا،كلمة امام مجلس العموم البريطاني في ٨ يونيو/حزيران١٩٨٢ حمل فيها بشدة على الاتحاد السوفيتي إذ قال:"**انه لابد من شن حملة دولية من اجل الديمقراطية، ووضع الماركسية واللينينية على كومة رماد التاريخ**"[١٥].

وعلى اية حال فان الرئيس ريغانأعلن– غداة انتهاء جولته الاوربية في ١٨ يونيو/حزيران ١٩٨٢– عن توسيع نطاق الحظر المفروض على تزويد الاتحاد السوفيتي بمعدات خط انابيب نقل الغاز، إذ دعا إلى منعالشركات الاوربية التي تصنع معدات مماثلة بمقتضى تراخيص امريكية، من تنفيذ العقود المبرمة بينها وبين الاتحاد السوفيتي، كما اكد ريغانعلى طلباته لحلفائه الاوربيين بعد اتمام الاتفاقيات التي وقعوها مع السوفييت[١٦].

وحقيقة الأمر إن وجهة النظر التي اعلنها المسؤولون الامريكيون تبريراً لموقف بلادهم السابق، مفادها ان مثل هذه الصفقة، سيكون لها اثاراً سياسية مستقبلية سيئة بالنسبة للغرب، إذ انها ستجعل اوربا اكثر اعتماداً على الاتحاد السوفيتي في مجال الطاقة، ومن ثم فانها ستكون في موضع ابتزاز من السوفييت. كما عدّ السياسيون الامريكيون، تنفيذ مشروع خط الانابيب، من شأنه ان يمنح السوفييت الفرصة الاخيرة لتفادي الافلاس الاقتصادي، وانهيار نظامهم باسره وذلك من خلال المكاسب الاقتصادية الضخمة التي كانوا سيجنونها من وراء المشروع[١٧].والتي قدرت بما يقرب من ١٠ مليارات دولار سنوياً، وهو المبلغ الذي كان يخشى الامريكيون ان يستخدمه السوفييت في مجال التسليح، وتدعيم تفوقهم فيه، مستفيدين في الوقت نفسه من التكنولوجيا الغربية المتقدمة التي

سيكتسبونها عن طريق تنفيذ المشروع مع الاوربيين الغربيين، وقد عبر عن ذلك وزير الدفاع الامريكي كاسبر واينبرغرCaspar Weinberger(١٩٨١-١٩٨٧م)، عندما حذر حلفاء امريكا – الاوربيين– من اتمام مشروع الغاز ونقل التكنولوجيا المتقدمة والمعدات الغربية للسوفييت، إذ قال: "**ان من شأن ذلك ان يسهم في جعل الترسانة السوفيتية اكثر دقة وفاعلية وقدرة على الابادة، وتحقيق التفوق العسكري على الغرب**"[١٨].

المبحث الثاني: تطور الموقف الامريكي من المشروع

ونظراً لما تقدم فان الولايات المتحدة الامريكية هددت بفرض عقوبات تجارية على اية دولة تستمر في اتمام صفقة الغاز مع السوفييت، وعلى الرغم من ذلك فان الدول الاوربية لم ترضخ للضغط الامريكي واعلنت انها ستمضي قدماً في إتمام الصفقة، ففي ٢٤ يونيو/حزيران ١٩٨٢ اكد المستشار الالماني هيلموت شيمت[١٩]Helmut Schmidt(١٩٧٤-١٩٨٢م)رفض بلاده للمطالب الامريكية، واعلن عن تصميم بلاده وشركائها الاوربيين على اتمام اتفاقيات الغاز الطبيعي السوفيتي، وحذر شميت من ان المواجهة التجارية مع الاتحاد السوفيتي قد تؤدي إلى ما اسماه "**بحرب باردة اخرى**"[٢٠].

وفي ٢٩-٣٠ يونيو/حزيران١٩٨٢ اعلن زعماء المجموعة الاقتصادية الاوربية في اجتماعهم ببروكسل عن استيائهم من السياسة التجارية للولايات المتحدة الامريكية، واتهموها بتعريض النظام التجاري الدولي لخطر كبير، كما اكد هؤلاء الزعماء على ان المجموعة الاوربية، لن تقبل اية قرارات تجارية امريكية منفردة تضر بالمصالح الاوربية، غير ان الرئيس ريغان أصر على موقفه في تصريح له في ١ يوليو/تموز ١٩٨٢، وفي الوقت نفسه اكدت الدول الاوربية من جانبها تمسكها هي الاخرى بموقفها الرافض لموقف الولايات المتحدة الامريكية[٢١].ففي ٢٣ يوليو/تموز اعلن وزير الخارجية الفرنسي كلود تشيونClaude Tachyonان فرنسا مستمرة في اتمام صفقة الغاز مع السوفييت، وفي ٢٩ يوليو/تموز، اعلن المستشار الالماني عن تحدي الدول الاوربية لاجراءات الحظر الامريكية على مبيعات التكنولوجيا للاتحاد السوفيتي.والغريب في الأمر ان حكومة بريطانيا– المعروفة بتبعيتها للولايات المتحدة الامريكية– قامت في ٣ أغسطس/آب باصدار اوامرها للشركات الأربع التي وقعت، عقوداً مع الاتحاد السوفيتي ان تتجاهل الحظر الامريكي، وتحترم عقودها مع السوفييت. وفي ١٢ اغسطس/آب اتفقت دول المجموعة الاوربية على توجيه احتجاج شديد اللهجة للولايات المتحدة الامريكية لفرضها عقوبات على الشركات التي تبيع التكنولوجيا المتعلقة بخط الغاز إلى الاتحاد السوفيتي[٢٢].

وازاء هذا الرفض الاوربي للموقف الامريكي، فرض الرئيس ريغان قيوداً على مبيعات الصلب الاوربية، إذ قام بفرض رسوم جمركية على تلك المبيعات، الامر الذي ادى إلى ارتفاع

اسعار الصلب الاوربي، ومن ثم، تدهور الطلب عليه في السوق الامريكية، وقد ردت الدول الاوربية على هذا الاجراء الامريكي باجراء مضاد، إذ قامت بفرض رسوم جمركية على بعض المصنوعات الامريكية مثل المنتجات الغذائية ومنتجات الالياف الصناعية(٢٣).

والجدير بالذكر ان المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الامريكية الاقتصادية خلال الاعوام الاولى من عقد الثمانينيات، يدرك ان الامريكيين حرصوا كل الحرص على مصالحهم، ضاربين عرض الحائط، مصالح حلفائهم الاوربيين(٢٤). ففي الوقت الذي كانوا فيه، يطالبون حلفائهم بالتخلي عن صفقة الغاز بوصفه رد فعل على ما أسموه بالسياسات العدوانية السوفيتية، هرع الامريكيون- في عام ١٩٨١ واستجابة لنداءات مزارعيهم- إلى استئناف مبيعات الحبوب إلى الاتحاد السوفيتي(٢٥)، وانهوا بذلك الحظر الذي كانوا قد فرضوه عليه في عام ١٩٨٠ بوصفه رد فعل على تدخله في افغانستان، على الرغم من استمرار القوات السوفيتية في قمعها الافغان(٢٦).

ولاجل ذلك، فقد كان من حق الاوربيين ان يتساءلوا: اذا كنتم انتم ايها الامريكيون لم تبقوا على عقوباتكم ضد السوفييت، فكيف تطلبون منا ان نتخلى عن صفقتنا معه على الرغم من ان هذه الصفقة، ستمنحنا فوائد عظمى؟ وقد اشار وزير الخارجية الفرنسي كلود تشيون إلى هذا المعنى في معرض تعليقه على رفض فرنسا، التخلي عن اتمام صفقة الغازقائلاً: "**لا تنسوا الحظر على الصادرات من الحبوب الغذائية**"، ثم علق ساخراً على العقوبات الهزيلة التي ابقتها الولايات المتحدة الامريكية على السوفييت بقوله: "**ان زيادة أو تخفيض عدد قليل من الرحلات الجوية للطائرات التابعة لإيرفلوتAeroflot[الخطوط الجوية الروسية] لا يغير من الامر شيئاً**"(٢٧).

ومن بين الاجراءات الاقتصادية الاخرى، التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية- واظهرت فيها عدم اكتراثها بمصالح الاوربيين- اجراء كان له اسوأ الاثر على الاقتصاديات الاوربية، وهي قيام الرئيس ريغان- دون إستشارة أي من حلفائه- برفع اسعار الفائدة بدرجة كبيرة، الامر الذي ادى إلى هروب رؤوس الاموال من اوربا إلى الولايات المتحدة الامريكية ، ومن ثم فقد تضررت اقتصاديات اوربا من ناحيتين(٢٨):

اولاً: لانها فقدت اموالاً كانت متاحة لها وتحتاجها في تمويل مشروعات التوسع والنمو الاقتصادي.

ثانياً: لان هذه الاقتصاديات، واجهت تياراً قوياً في الاسواق النقدية سعى إلى التخلص من عملاتها في مقابل الحصول على الدولار الامريكي، وبذلك تدهورت قيمة العملات الاوربية في مواجهة الدولار، واصبحت اوربا الغربية مهددة بنوع من الركود الاقتصادي، كذلك فان اقتصاديات بعض الدول الاوربية مثل فرنسا وهولندا وايطاليا حققت معدلات نمو سالبة عام ١٩٨٢.

وعلى الرغم مما تقدم فان الامريكيين لم يتورعوا عن مطالبة الاوربيين بعدم اتمام صفقة الغاز، والتي كانت بمثابة الامل في استعادة الانتعاش إلى اقتصادياتهم، ولم يكتف الامريكيون بكل ذلك وانما راحوا يلحون على حلفائهم الاوربيين كي يزيدوا من ميزانياتهم العسكرية، إذ دعت الولايات المتحدة الامريكية إلى زيادة ميزانيات الدفاع لدى بلدان غرب اوربا بنسبة ٣% سنوياً، خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٢، ومع مجيء الرئيس ريغان إلى الحكم في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٨١، اعلن تمسكه بضرورة التزام هذه الدول بنسبة الزيادة المذكورة، بل ودعا تلك الدول إلى رفع هذه النسبة ان امكن إلى درجة تصل إلى ما يتراوح بين ٤ و٥% خلال السنوات الخمس من ١٩٨١ إلى ١٩٨٦. وبطبيعة الحال فان الدول الاوربية- تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة- لم تستطع ان تفي بنسبة الزيادة المطلوبة، إذ لم تتمكن من الوصول إلى نسبة الزيادة المطلوبة سوى دولة صغيرة وغير مؤثرة عسكرياً وهي لوكسمبرج، وفيما عدا هذه الدولة فقد اعلنت دول غرب اوربا انها لن تتمكن من زيادة ميزانياتها العسكرية حسب النسبة التي طلبها الرئيس ريغان، ولا حتى بنسبة الثلاثة بالمائة[٢٩].

والجدير بالذكر أن المانيا الغربية- صاحبة اقوى الاقتصاديات الاوربية على الاطلاق- اعلنت عن تخفيض ميزانيتها العسكرية لعام ١٩٨١- ١٩٨٢ بنسبة ٣%، وعدت المرة الاولى التي تم فيها إدخال تخفيض على تلك الميزانية منذ السماح باعادة تسليح المانيا في منتصف الخمسينيات. وقد برر المستشار الالماني هذا التخفيض بسوء الاوضاع الاقتصادية في بلاده، والتي ارجعها إلى سياسة رفع معدلات الفائدة من جانب الولايات المتحدة الامريكية، واستمرار ارتفاع سعر الدولار في الاسواق العالمية، إذ قال هيلموتشميت: "**ان المانيا الغربية كانت اكثر الدول التزاماً بنسبة الثلاثة بالمائة خلال الفترة الماضية، أما الان فاننا نذكر باننا لسنا نحن من بدأ حرب الفائدة هذه**"[٣٠].

وهكذا فقد كان لدى الاوربيين اسباب عدة، جعلتهم يتمسكون بموقفهم من مسألة غاز سيبيريا، ومن ثم فقد رفضوا الاذعان لارادة الولايات المتحدة الامريكية، ذلك بان الولايات المتحدة الامريكية لم تقدم لهم أي برهان قد يشير- ولو من بعيد- إلى اكتراثها بمصالحهم، وازاء اصرار الاوربيين على موقفهم لم يكن امام الامريكيين سوى التراجع عن موقفهم، وفي ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٢ اعلن ريغان رفع الحظر الذي كان قد فرضه على الشركات الغربية المساهمة في انتاج وتصدير المعدات الفنية المتعلقة بخط انابيب غاز سيبيريا، وبذلك نجح الاوربيون في فرض ارادتهم على الولايات المتحدة الامريكية[٣١].ولكي يحافظ بذلك على مصالحهم لدى الاتحاد السوفيتي، على الرغم من مناخ الحرب الباردة الجديدة الذي كان سائداً بين القطبين مع بداية عقد الثمانينيات، كذلك

فانه يتضح من خلال ما تقدم نجاح كل من المانيا الغربية وفرنسا في الحفاظ على سياستها الاستقلالية وتطويرها نحو مزيد من الايجابية[٣٢].

الخاتمة

بمنأى عن الاذعان لارادة الولايات المتحدة الامريكية، وبعد عرضنا لمشكلة غاز سيبيريا وما ارتبط بها من قضايا اقتصادية اخرى يتضح لنا انه كان ثمة ما يشبه الحرب الاقتصادية بين الولايات المتحدة الامريكية من ناحية ودول غرب اوربا من ناحية اخرى، وذلك خلال العامين الاولين من عقد الثمانينيات، الامر الذي يعد مخالفاً تماماً لاعتبارات ومبادئ التحالف، كذلك فقد التزم كل طرف التزاماً تاماً بالسعي إلى تحقيق مصالحه الذاتية كما يراها هو، ودون اكتراث بمصالح الطرف الآخر أو وجهة نظره.

الهوامش والمصادر:

(١) حقول ياما: تقع حقول يامال في شبه جزيرة يامال بسيبيريا في روسيا الاتحادية حاليا، وتعد اكبر مصدر لانتاج الغاز الطبيعي.www.ar.wikipedia.org

(٢) Richard Crockatt, The fifty years war: The United States and The Soviet Union in World Politics 1941- 1991, New York, 1995, p.327.

(٣) ممدوح نصار واحمد وهبان، التاريخ الدبلوماسي: العلاقات السيايسة بين القوى الكبرى ١٨١٥-١٩٩١، جامعة الاسكندرية، د.ت، ص ٣٢٣؛ صفاء جمال الدين، "صفقة القرن بين المعارضة الامريكية والسباق الاوروبي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(٦٩)، يوليو ١٩٨٩، ص ص١٩٢-١٩٣.

(٤) احمد وهبان، العلاقات الامريكية الاوربية بين التحالف والمصلحة، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٥٤؛ نازلي معوض أحمد، "محادثات ستارت والطرف الثالث"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(٧٠)، اكتوبر ١٩٨٢، ص ص ٥٧-٥٨.

(٥) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٤؛ ممدوح نصار واحمد وهبان، المصدر السابق، ص ص ٣٢٤-٣٢٥.

(٦) صفاء جمال الدين، المصدر السابق، ص ص ١٩٤-١٩٦.

(٧) ليونيد برجنيف: ولد في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٠٦م، شغل منصب الامين العام للحزب الشيوعي السوفيتي بين عامي ١٩٦٤-١٩٨٢م، أسهم في تشجيع تطوير برنامج الاكتشاف الفضائي السوفيتي، وفي عام ١٩٧٧م أسهم في وضع أسس الدستور السوفيتي الجديد الذي عرف بأسمه، كما شغل منصب رئيس الدولة مرتين، الاول بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٤، والثاني ١٩٧٧-١٩٨٢م، توفي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢م. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٣٨.

(٨) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٥-٢٥٦.

(١١) رونالد ريغان، ولد في مدينة تامبيكو في ولاية الينويز الامريكية عام ١٩١١م، بدأ مهنة التمثيل منذ عام ١٩٧٣م، اصبح حاكم ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٦، ثم فاز بولاية ثانية لها عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٨٠ دخل انتخابات الرئاسة الامريكية مرشحاً عن الحزب الجمهوري وفاز فيها، ثم فاز مرة ثانية عام ١٩٨٤، توفي في ٥ يونيو/حزيران ٢٠٠٤.

William E. Pembreton, Exit with Honor: The life and presidency of Ronald Reagan, sharpe, 1997, pp. 21- 33.

(١٢) يشار الى سياسة القمع السوفيتية في بولندا الى ما أحدثه السوفييت خلال احداث الحرب العالمية الثانية من اعدام ما يقارب من ٤٥٠٠ ضابط بولندي اثناء دخولهم بولندا وتعرف هذه المجزرة باسم (غابة كاتين). Michael T. Florinisky, Russia: A Short History, Macmillan, 1964, pp.559- 562.

(١٣) نقلا عن: احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(١٤) Richard Crockatt, Op.Cit., p.327.

(١٥) ممدوح نصار واحمد وهبان، المصدر السابق، ص ٣٢٧.

(١٦) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(١٧) Richard Crockatt, Op.Cit., p.327.

(١٨) نقلا عن: احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٧.

(١٩) هيلموتشميت: ولد في مدينة هامبورغ بالمانيا في ٢٣ ديسمبر/كانون الاول ١٩١٨م، خدم في الجيش الالماني في الحرب العالمية الثانية، والتحق بعدها بالحزب الديمقراطي الاجتماعي عام ١٩٤٦م، تخرج من جامعة هامبورغ عام ١٩٤٩م، انتخب في البوندستاغ (البرلمان) بين عامي ١٩٥٣-١٩٦٢، عمل في حكومة ويلي براندتوزيرا للدفاع، ثم وزيرا للاقتصاد، وفي عام ١٩٧٤م انتخب مستشارا لالمانيا الغربية. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، المصدر السابق، ج٣، ص ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٢٠) نقلا عن: ممدوح نصار واحمد وهبان، المصدر السابق، ص ص٣٢٨-٣٢٩.

(٢١) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٢٢) ممدوح نصار واحمد وهبان، المصدر السابق، ص ص ٣٢٩-٣٣٠؛ احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٨.

(٢٣) Richard Crockatt, Op.Cit., p.327.

(٢٤) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٥٩.

(٢٥) Richard Crockatt, Op.Cit., p.327.

(٢٦) للمزيد من المعلومات عن الحرب في افغانستان ينظر: هوازن طارق يوسف العباسي، الحرب في أفغانستان وأنعكاساتها على الاتحاد السوفيتي ١٩٧٩-١٩٩١م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠١٢م.

(٢٧) نقلا عن: احمد وهبان، المصدر السابق، ص ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢٨) ابراهيم نوار،" ازمة ثقة ومصالح متعارضة في العلاقات الاقتصادية للتحالف الغربي"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة)، ع(٧٠)، اكتوبر ١٩٨٢، ص ص ٢١٦-٢١٧؛ احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٦٠.

(٢٩) حسين اغا وآخرون، التحالف الغربي والعلاقات الاطلسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لندن، ١٩٨٢، ص ص ٩٢-٩٣؛ احمد وهبان، المصدر السابق، ص ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣٠) نقلا عن المصدر نفسه، ص ٢٦١.

(٣١) Richard Crockatt, Op.Cit., pp. 327- 328.

(٣٢) احمد وهبان، المصدر السابق، ص ٢٦٢.

This document was created with Win2PDF available at http://www.daneprairie.com.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.